دور الحكومتان المركزية والمحلية والقطاع الخاص في تنشيط حركه السياحه الدينيه لمحافظه النجف الاشرف

دراسة على غرار تجارب بعض الدول (تونس،تركيا)

أ.م.د. عبد الاميرعبد كاظم زوين
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص

تعد السياحة الدينية بأنها احدى أدوات القياس لانعاش القطاع السياحي في الدول الاسلامية ولما كانت مدينة النجف الاشرف قبلة واسعة للزائرين من العالم الاسلامي ونتيجة لهذا التضاعف في عددهم وضعف مستوى الخدمات المقدمة لهم تم اعتماد تجربتين لدولتين سياحيتين (تركيا،تونس) بحثا في جوانب ضعف التطوير السياحي مما انعكس سلبا على تقديم الخدمات السياحية.ويهدف البحث الى اعتماد التجربتين في مجال التطوير والاستثمار السياحي كأحد معايير المناظرة والوصول الى جملة من المقترحات الفعالة لرفد السياحة الدينية في مدينة النجف الاشرف وتحفيز الحكومتان المركزية والمحلية والقطاع الخاص.كما يهدف البحث الى تبني مفهوم معاصر ومتوازن بما يليق بمكانة المحافظة المقدسة ومن خلال إجراء مسح شامل لكافة موارد الجذب السياحي والديني وكذالك توظيف مراكز الخدمة العامة وتقدير الاحتمالات وتقيم الفعاليات والاستفادة من التجارب الحالية والمتوقعة وبما يحافظ على الهيكلة العامة للمنظور السياحي المتقدم.اذ تم بناء مراحل زمنيه عشريه لتنفيذ مقترحات سياحيه وفق توزيع ومساهمه اطراف العلاقه وهم الحكومتان المركزيه والمحليه والقطاع الخاص.

Abstract

The religious tourism as one measure to revive the tourism sector in the Islamic states Tools As the holy city of Najaf kiss and wide for visitors from the Islamic world and the result of this multiplication in the number and the low level of services provided to them was the adoption of two trials for the two tourist destinations (Turkey, Tunisia) in search of the weaknesses of tourism development which reflected negatively on the provision of tourism services and research aims to adopt the experiments in the field of Tourism Development and Investment as one of the corresponding standards and access to a range of effective proposals to supplement the religious tourism in the holy city of Najaf and stimulate the central and local governments and sector Acial.kma research aims to adopt a modern and balanced concept as befits the status of the holy maintain Through a comprehensive survey of all resources tourist and religious attractions, and also the employment of public service centers and appreciation of the possibilities and evaluate the events and take advantage of the current and expected experience and so as to maintain the general structure of the perspective of tourism Almottagdm.az been building stages of time decimal places for the implementation of tourist proposals in accordance with the distribution and the contribution of the parties to the relationship central and local governments and the private sector

مقدمة :

برزت السياحة كأحد القطاعات الاقتصادية الصاعدة والتي تحظى بأهمية خاصة في البرامج السياسية والتنموية للدولة .ويعد قطاع السياحة العراقي من القطاعات الغنية بالمقومات السياحية الرائدة في الجذب والاستقطاب السياحي المتنوع مما يجعل العراق مصدراً جيداً للجذب السياحي الاقليمي والعالمي ومقصدا واسعا لتنفيذ الفعاليات والأغراض السياحية المتعددة ولقد دخل العراق مرحلة جديدة من مراحل نظامه الاقتصادي توجه فيها الى نظام اقتصاديات السوق الحر ولكي تلائم اوضاعه الاقتصادية مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث بدأت الدولة العراقية تطبيق سلسلة من الاجراءات ضمن برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي والاداري وبضمنها دعم القطاع السياحي بهدف تحقيق المضاعف الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد اعتماداً على تمكين آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية ودعم دور القطاع الخاص السياحي في النشاط الاقتصادي لرفد عملية التنمية، ورغم ذلك فأن العراق مازال يتصف بمحدودية الامكانات البشرية والمؤسسية في صناعة السياحة. يعتبر الاقتصاد الحر هو الطريق الامثل للتنمية السياحية ، وفي ظل هذا الاقتصاد يمكن وضع البرامج السياحية المستقرة ومن خلال تشجيع رجال الاعمال العراقيين والمستثمرين من العرب والأجانب على الاستثمار في العراق مع توفير جو الامان والاستقرار لتشجيع الاستثمارات فأذا حضرت الاموال العراقية للاستثمار سوف تتلوها مباشرة الاستثمارات الاجنبية اذا كان القرار السياسي مشجعا. ويتميز الاقتصاد الحر بالاستقرار الوطني والسياسي من خلال توفير فرص العمل بحسب الكفاءة والمهارة مع توزيع الثروة بشكل عادل بين ابناء المجتمع .

ورغم ان العراق قد قطع في هذا التحول الاقتصادي نموا لا يمكن ان يستهان به ولكن تبقى فاعلية القطاع السياحي متواضعة جداً بالمقارنة الاقليمية .إن اطلاق يد القطاع الخاص في استثمار التنمية السياحية يتطلب وضع السياسات العامة والاستراتيجيات التفضيلية للتنمية السياحية وفي مختلف جوانبها واعداد مايلزم من مواصفات قياسية للمنتوج السياحي لكي يتمكن هذا القطاع من الصمود في وجه المنافسة الاقليمية والدولية القادمة بأوسع أطرها بعد اقرار برنامج حقوق السائح في منظمة السياحة العالمية فضلاً عن وضع الحدود اللازمة لحماية السياح وتسعير الخدمات في المنشآت السياحية بمختلف أنواعها ومن خلال ذلك فقد تمكن القطاع الخاص من الاستثمار اقليميا وعالميا وحتى في مجال بناء واداره المطارات فضلا عن مشاركته في وضع استراتيجيات متنوعة لمواجهة الأزمات المختلفة مثل الكوارث الطبيعية والحروب والإرهاب وغيرها.

وبهذا فإنه يتعين وضع الضوابط الكفيلة بحماية المصلحة العامة لمواجهه المصالح الضيقه وبوجه اشمل تثبيت نظام لتقديم الخدمات السياحية المصنفه عالميا ورسم السياسات التنافسية النافعة التي لاتضر بالاقتصاد الوطني .

ومن هنا فلا بد من التأكيد على عدم اخفاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية والسياحية في ظل نظام الاقتصاد الحر الذي يقوم على قوة السوق والتي لاتعترف الا بالمعايير والاعتبارات الربحية فقط دون الاعتبارات الاجتماعية والحضارية والبيئية، ويضل للدولة دور هام وحيوي في تحقيق التنمية السياحية ممثلا في عدد كبير من الوظائف التي تمارسها والتي لايستطيع القطاع الخاص ان يحقق

اهدافه بدونها. ومن خلال ما تقدم فأن الدولة تستأثر وبشكل واسع في هذه الصناعة الحديثة بوضع الاطار التنظيمي الذي يكفل حرية المنافسة مع وضع المعايير والمواصفات الامنية والصحية والبيئية التي تحد من الغش والتلاعب في هذا القطاع ، كما توفر المناخ المناسب لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وتشجع الاستثمار الفعال والايجابي مع وضع التشريعات الكفيلة لضمان تحقيق ذلك . وبما ان الباحث من المهتمين بالقطاع السياحي فسوف يحاول بيان دور الدولة والقطاع الخاص في تنشيط حركة السياحة العراقية في ضل الاقتصاد الحر متجها الى مدينة النجف الاشرف اذ تعد الحركة السياحية الدينية فيها كأحد رموز العلاقة الانسانية المتأصلة في الذات البشرية عبر التاريخ وكون هذه المدينة تحتضن موردا عظيما وحضاره فاعلة في الروح الاسلامية حيث عدت كأحد المعالم الاسلامية المقصودة لملايين الزوار والسياح محلياً وإقليمياً وعالمياً .

تضمن البحث سته مباحث تناول المبحث الاول المنهجيه العلميه للبحث فيما استعرض المبحث الثاني دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية . وبين المبحث الثالث دور الاستثمار في تنشيط الحركة السياحية اما المبحث الرابع فقد وضح مسؤولية الدولة والحكومة المحلية في المدينة اتجاه العرض السياحي والحفاظ على الثروات السياحية وتفعيل دورها مجتمعياً واقليمياً وعالمياً مع وضع خطة عامة للتنمية السياحية بينما اتجه المبحث الخامس الى دراسة بعض التجارب السياحية الاقليمية والعربية وتقويمها بهدف الاستفادة من معطياتها .

و ركز المبحث السادس على جمله من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات الخاصة بالبحث .

المبحث الاول: المنهجيه العلميه للبحث

اولا: مشكلة البحث:

لقد تم تحديد مشكلة البحث وهي ضعف التنسيق بين قطاعات الدولة السياحية والحكومة المحلية والقطاع الخاص بإتجاه تطوير ورسم استراتيجيات فعاله لرفد القطاع السياحي في مدينة النجف الاشرف مما تسبب في ضعف مستوى اداء هذه القطاعات وبالتالي التلكؤ في تقديم خدمات السياحية للزائرين الوافدين المحليين والاجانب وعدم الاستفادة من تجارب الدول التي تهتم في هذا المجال . لقد قطع التحول الاقتصادي في مدينة النجف الاشرف نمو ملحوظاً لا يستهان به الا إن فعالية قطاع السياحية الدينية كان متواضعاً مع حجم المنافسة المقارنة مع سياحة المناطق المماثلة . ان رسم استراتيجيات الطلب ومواجهة الازمات تعين وضع المشكلة قيد البحث والاستفادة من تجارب الدول السياحية التي سبقت بهذا الميدان ولهذا اتت هذه الدراسة .

ثانيا: اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث للتعرف على طبيعة العلاقات المهنية بين الدولة وقطاعات السياحة الساندة لحركة السياحة العراقية بين الحكومة المحلية لمحافظة النجف الاشرف والقطاع الخاص إذ تبنى البحث سلسلة إجراءات فعالة لتجربتين دوليتين هما (تركيا، وتونس) تبنيا معيار الاقتصاد الحر لرفع مستوى الاداء السياحي في تلك الدولتين، ويمكن الاستفادة من هاتين التجربتين لتطبيق بعض الاجراءات الاستراتيجية لرفع الكفاءة السياحية لمدينة النجف الاشرف .

ثالثا:هدف البحث:

يهدف البحث الى وضع اليه لاعتماد بعض تجارب الدول السياحية التي سبقت في ذلك لتحقيق نماذج عمل واستراتيجيات للقطاعات المركزية والمحلية والخاصة بما يناسب حجم الطلب الحالي والمتوقع للوصول الى مفاهيم تطوير متكاملة وفاعلة للارتقاء بمستوى حركة السياحة الدينية لمدينة النجف الاشرف.

رابعا:فرضيه البحث:

ان توزيع الادوار الافتراضيه وفق السلاسل الزمنيه لمشاريع البنى التحتيه والاستثماريه في محافظه النجف الاشرف وتجزئتها ضمن هذه السلاسل تعزز وتعطي نتائج فعاله وايجابيه في نهايه السنوات العشرة المخططة.

خامسا:انموذج البحث المقترح :

تم اعتماد انموذج السلسله الزمنيه لعشر سنوات تراعي مراحل البناء الاساسيه وفق الاتي:

المرحله الاولى: او المرحله الابتدائيه وتحدد فيها الفتره السنويه من الاولى وحتى السنه الرابعه للمشروع لتنظيم اجراءات المسح وتقيم البنى الاساسيه ومخططات المشاريع واعداد التشريعات وفق اولوياتها القانونيه .

المرحله الثانيه:او المرحله الوسطيه بعد السنه الرابعه ولغايه السنه السادسه واستمرارا مع سنوات الانجاز وفق متطلبات المرحله النهائيه للانجاز وتتضمن المباشره بالبناءات المقترحه وتاشير نقاط الضعف في البنى الاساسيه ومعالجتها.

المرحله الثالثه:أي مرحله الانتهاء من انجاز المخططات الموضوعه على واقع الارض واعتماد على مساهمات القطاع الخاص ضمن الخطط الاستثماريه للحكومات المحليه والمركزيه وتبدء من السنه السادسه وانتهاء بالسنه العاشره اذ يتم انجازبناء الاسكان السياحي ومشاريع الخدمات المضافه في المناطق العامه والملحقه.(انظر الشكل رقم 1)

شكل رقم1 يوضح انموذج البحث المقترح

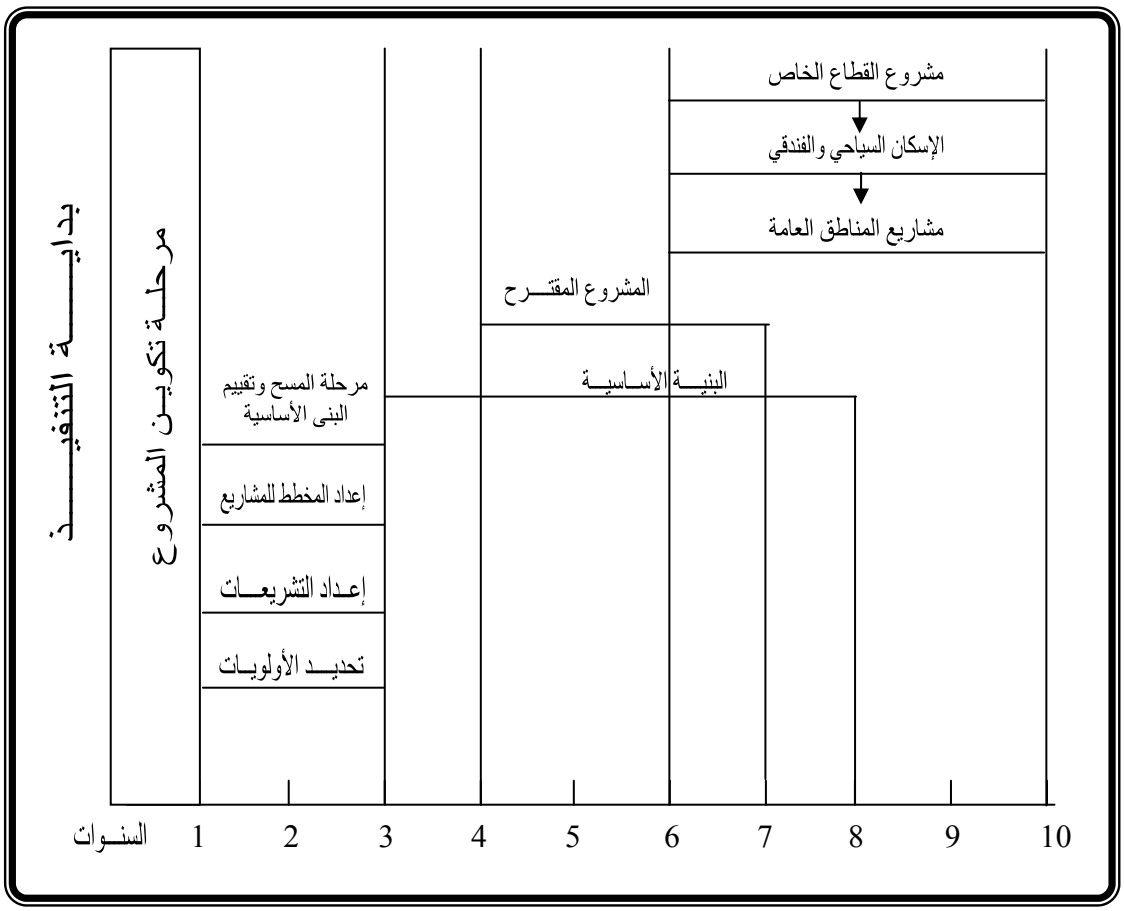

من اعداد الباحث

المبحث الثاني: دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية

يهدف القطاع السياحي الى الاسهام في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية . وبهذه المثابة تعتمد التنمية الاقتصادية على القطاع السياحي وبدرجات متفاوتة في زيادة الدخل القومي والدخل الحقيقي للفرد من خلال دفع المتغيرات السياحية في المجتمع للنمو باسرع من معدل النمو الطبيعي . وهناك مؤشرات عديدة تنبئ على هذا النمو في قطاع السياحة في مقدمتها زيادة عدد السائحين وعدد الليالي السياحية والإنفاق السياحي والايرادات وغيرها من المؤشرات . وتتطلب التنمية السياحية ان يتدخل المخطط السياحي ممثلا بالهيكل الحكومي في استخدام الاسلوب العلمي في عملية التخطيط ، فتلقائية النشاط السياحي لاتسعف الدولة في دفع عجلة النمو السياحي مالم تلجأ الى التخطيط السليم.

إن سوق المنافسة السياحية ينشط بين مناطق السياحة المحلية والاقليمية بل وحتى الدولية وهنا يأتي دور الدولة في تقديم وإظهار امكانية متجددة لاجتذاب الحركة السياحية بأساليب متنوعة. وبما أن السياحة هي بمثابة صادرات غير منظورة . فهي لا تتمثل بناتج مادي يمكن نقله من مكان الى اخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي ينبغي من خلالها الحصول على المنتج السياحي بنفسه في

مكان إنتاجه ومن ثم فإن الجهة المصدرة للمنتج السياحي اي الدولة المضيفة لاتتحمل نفقات نقلها الى خارج الحدود.(عبد الوهاب، صلاح الدين، 1998: 34).

ان الدولة النامية ومنها العراق تواجه مشكلات عديدة يأتي في مقدمتها انخفاض مستوى دخل الفرد والتخصص المتطرف في إنتاج وتصدير المواد الاولية للخارج (النفط) والندرة النسبية لرؤوس الاموال والبطالة المهيكلة وضعف التصنيع وتواضع مستوى الانتاج الزراعي فضلا عن انخفاض المستوى التنظيمي والتكنولوجي .....الخ، وتحاول هذه الدولة ان تتخذ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيلة لزيادة الدخل القومي ورفع الدخل الحقيقي للفرد ومن خلال تنفيذ المشروعات التنموية . وحتى يمكن تنفيذ هذه المشروعات لابد من توفير الاستشارات المطلوبة حيث تواجه الدول النامية فجوة ادخارية وفجوة في النقد الاجنبي وتتمثل الفجوة الاولى في الفرق بين حجم الادخار المتاح والاحتياجات الاستثمارية بينما تتمثل الفجوة الثانية بين حجم النقد الاجنبي المتاح والاحتياجات الاستيرادية . ولسد الفجوة الاولى تحاول الحكومة تنمية الاوعية الادخارية (ادخار القطاع الحكومي ، وادخار قطاع الاعمال ، وادخار القطاع الخاص) فيها بطرق متعددة .

وبصدد الفجوة الثانية تحاول هذه الدولة زيادة حصيلتها من النقد الاجنبي من خلال التوسع في الصادرات ومن اجل دعم النمو الاقتصادي . ولعل الحقيقة القائمة ومن خلال ماتقدم قد شجعت كثيرا من البلدان النامية على اتخاذ السياحة كقطاع له تأثيرات في التنمية الاقتصادية من خلال آثاره في ميزان المدفوعات وتوليد فرص العمل وتحسين المرافق الاساسية المربحة التي تساعد اقتصاديا في سد بعض الفجوات السابقة. كما تعتبر السياحة أداة لتحويل المجتمعات النامية من مجتمعات تعتمد على الاقتصاد الزراعي التقليدي الى مجتمعات حضرية ذات اقتصاد يدعم التصنيع ويحقق التحول الاقتصادي المطلوب. ومن ثم لقي النشاط السياحي باعتباره استيراتيجية للنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا في الوقت الحاضر من جانب واضعي الخطط الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بعد ان حققت كثيرا منها نجاحاً بارزاً في المجال السياحي . لقد عرض (شولين راتنهوفن) السياحة بأنها مجموعة من التفاعلات والأنشطة الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة الناتجة عن وجود دوافع توحي الى وصول زوار قادمون الى اقليم او دولة بعيدا عن موطنهم الاصلي كما ان هذه الظاهرة تفعل النشاط الاقتصادي الربحي ومجموعة اخرى من النشاطات ويقصد بذلك ان هذه الصناعة تؤثر في مجموعة المجالات الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية التي تحدد عمقها في بناء معدلات تمويل واستثمار المشاريع السياحية وادارتها عمليا وتخطيطها بشكل مباشر وغير مباشر(شكل رقم2 يبين تفصيل هيكل السياحة). وفي معظم دول العالم المتقدمة سياحيا يقترن الجهد الحكومي مع الاستثمار الخاص اذ بدأت حكومات هذه الدول ببناء الاولويات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التشريع، ولقد تقدمت السياحة بنوعيها الداخلية والخارجية تقدما كبيرا نتيجة سياسات الاجازات المدفوعة الاجر عندما تدخلت الحكومات في تنمية السياحة بطرق متعددة اثباتا منها بأن السياحة كقطاع انتاجي له فوائده الاجتماعية والسلوكية والسياسية ووضع سياسة عامة تستطيع بدورها بلوره المصالح الاساسية وصبها في قالب منظم للعلاقات التي تتولد عنها لتفادي كل ماينتج عن هذه العلاقات من مشاكل وأهمها ما يترتب على اختلاف المناطق واسبقيتها في التنمية لاهميتها السياحية وما يترتب على ذلك من تباين في المستوى الاجتماعي

والاقتصادي لطبقات المجتمع التي تعيش في المناطق السياحية ذات الاولوية في التنمية وفي غيرها من المناطق. (Mathieson, A., Wall, 1982: 330)

(شكل2) تفصيل هيكل الدراسة

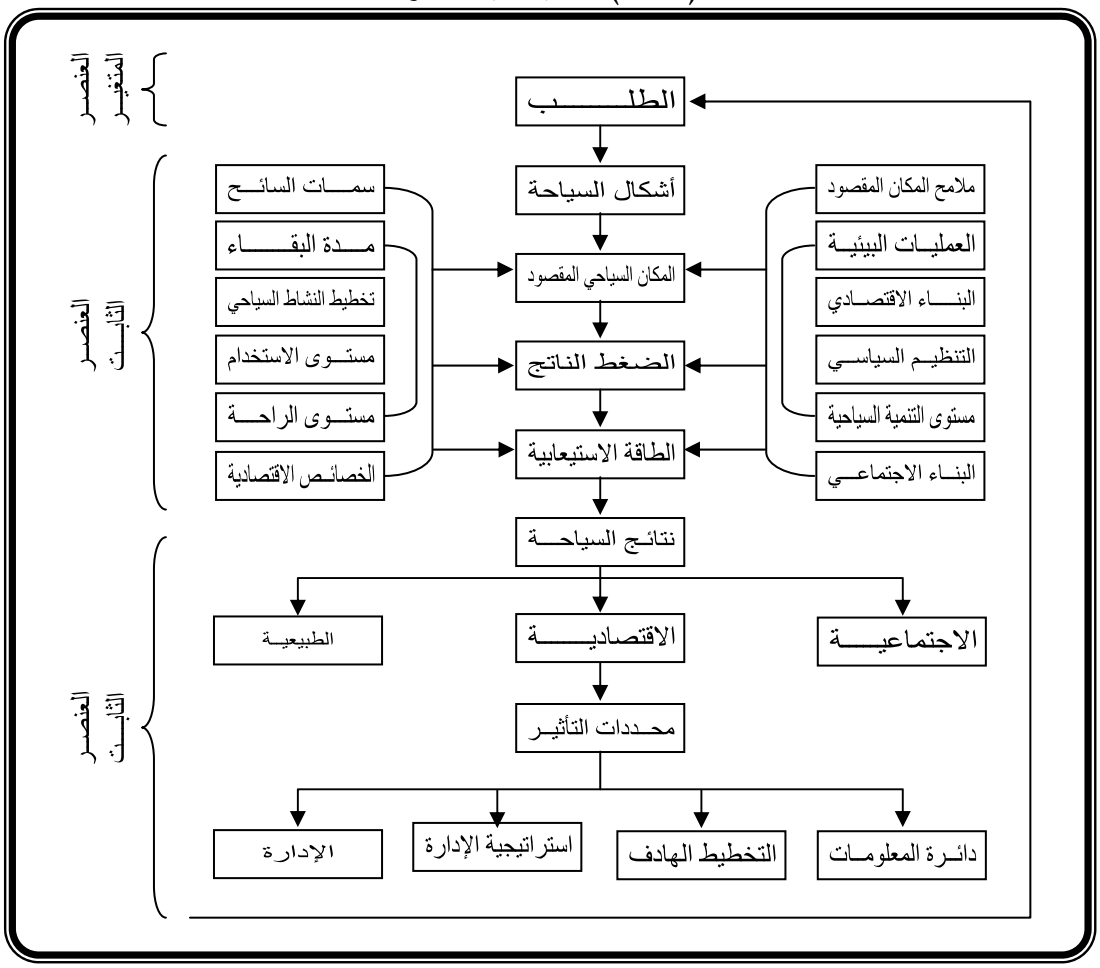

المصدر: عبد الوهاب وصلاح الدين، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، منشأة المعارف المصرية بالاسكندرية، مصر، 1998، ص34.

ولأن السياحة أصبحت مطلباً شبه ضروري لجميع الشعوب فقد بات من اللازم وضع القواعد اللازمة والتي تزيد من الفوائد المترتبة عليها وتقلل من المشاكل الناجمة عن هذه التنمية في اطار سياسة سياحية ثابتة تحدد من خلالها خطة تنمية سياحية متوازنة. إن أول واجبات الدولة العراقية والحكومة المحلية في مدينة النجف الاشرف في هذا الصدد ان تحدد الاولوية التي يجب ان تعطى لقطاع السياحة من بين القطاعات الانتاجية في الدولة داخل الاطار العام او الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يكون ذلك قابل للتحقيق عن طريقة وظيفة التشريع فحسب بل عن طريق تحديد الدور الذي يجب ان تلعبه كل من الاجهزة الرسمية للسياحة في العراق عموما وفي المحافظة بشكل خاص (المستوى الاقليمي والمحلي) وان تحدد اطار التسهيلات والخدمات والواجب توافرها كجزء من مكونات العرض السياحي للمدينة وان تضع شروطا وقواعد قابلة لتنفيذ الاستثمار والتحول في قطاع السياحة الدينية كما ويجب ان تقوم وقبل كل شيء بتوفير ما يلزم لهذا المشاريع من مرافق خدمية واساسية وبنى اخرى مساندة.

ويمكن حصر الوظائف الحكوميه بشقيها المركزيه والمحلية بهذا الاطار وكما يلي :-

1-التنسيق :

اولى الوظائف لبلوغ تنمية سياحية متوازنة بحكم ان السياحة قطاع انتاجي مركب من عدة عناصر بعضها يمثل صناعات متكاملة والاخر يدخل في اختصاص المؤسسات الحكوميه كوزارة الخارجية (تأشيرات الدخول) ووزارة الداخلية (إجراءات وتسهيلات الدخول) ووزارة المالية (الإجراءات الكمركية) ووزارة النقل والمواصلات (الطرق والاتصالات) ووزارة الثقافة(الموروث الحضاري) .....الخ. فالتنسيق بين مختلف هذه الأجهزة الرسمية الرئيسية الحكومية وغيرها يعطي دورا مهما للقطاع الحكومي في توفير كل مايحتاجه السائح من خدمات كذلك كل ماتحتاجه المشاريع السياحية من مستلزمات لتشغيل هذا القطاع.(غانم، عدنان محمد، 1999: 32).

ويكون هذا التنسيق منصباً بالتعاون بين هذه الأجهزة ووزارة السياحة والحكومة المحلية مما يدعو الى ضرورة وضع سياسة عامة يحدد فيها دور كل جهة رسمية مختصة وبين القطاع العام والقطاع الخاص السياحيين تحديداً واضحاً. إن تنفيذ هذه السياسة تنفيذاً سليماً أمر بالغ الأهمية في بلدنا إذا ما أُريد للسياحة الدينية في النجف الأشرف كقطاع إنتاجي تنموي أن تتقدم لبلوغ الأهداف ويتوقف نجاح هذه الوظيفة من القطاع الحكومي على:

أ- اهتمام الحكومتان المركزية والمحلية في محافظة النجف الاشرف واقتناعها بالاهمية السياحية .

ب-انتشار الوعي الشعبي بأهمية السياحة الدينية ومساهمة أبناء المجتمع النجفي في تنفيذ السياسة العامة للسياحة الدينية .

ج- التوزيع العادل للعوائد السياحية على مختلف المناطق في المحافظة .

د- ممارسة التدريب السياحي لرفع مستوى الخدمات السياحية .

2 – التشريع:

إن مسؤولية الدولة عن التنمية السياحية المتوازنة لايمكن النهوض بها إلا بالتنظيم عن طريق التشريع والذي يجب ان يهدف الى وضع القواعد المتكاملة للتنمية السياحية سواءا في ناحية العرض السياحي للمحافظة بكافة مقوماته والجوانب المختلفة لصناعة السياحة الدينية او في ناحية الطلب السياحي وحماية السائح والمواطن وكذلك حماية البيئة ضد مايترتب على تنمية السياحة غير المخططة او من الناحية التنسيقية الواجب توفيرها بين مختلف السلطات او من جانب المراكز السياحية المناسبة لاستقبال الزائرين وسياسة الاسعار. وقد ارتأينا مقارنة التشريعات السياحية لبعض الدول والتي يمكن ان تكون مرشداً في هذا المجال إذ لجأت بعض الدول الى وضع تشريع موحد اساسي للسياحة يتضمن تشريعات هادفة الى حل كافة المعوقات المتعلقة بتنمية الحركة السياحية وان الاطلاع على هذه التشريعات من قبل الاجهزة الحكومية يساعد على سن القوانين الحديثة وبما يحقق الاهداف السياحية المرجوة كل بحسب المرحلة والخطة التنموية الحالية. ولضمان فاعلية هذه التشريعات نرى انه يجب ان نتناول النقاط التالية:

أ- الاستفادة الكاملة من التراث الديني والشعبي والموروث الحضاري العراقي والمحافظة عليه اضافة الى استخدام الارض والمياه استخداماً صحيحاً ونموذجياً نظرا لما تمتلكه المحافظة من مقومات ممتازة ومتنوعة الاغراض بهذا الاتجاه.

ب- حماية البيئة الطبيعية.

ج- اجراءات الحدود من جوازات وتاشيرات الدخول والكمارك واجراءات تحويل النقود للزائرين الاجانب والمواطنين المغادرين .

د- تنظيم الاجهزة الرسمية القائمة على السياحة والمكونات الاساسية للنشاط (وسائل الاقامة، النقل السياحي، شركات ووكالات السفر،المحال السياحيةوالترفيه السياحي).

هـ- تنظيم وتطوير المنتوج السياحي بصورة تنافسية مقارنه مع الدول المجاورة (ايران، سوريا وتركيا).

و- متابعة وتقويم عمل العناصر المساعدة للنشاط السياحي كالمعلومات السياحية والاتصالات .

ز- تنمية وتطوير برامج التسويق في الداخل والخارج.

ح- تنفيذ الاتفاقيات الدولية السياحية وضمان المحافظة على مستوى وتصنيف الخدمات.

وبالإضافة الى ما تقدم فهناك ضرورة لضمان الاستقرار في السياسة التشريعية للدولة وعدم تذبذبها لكي يطمئن السياح ومنظمو الرحلات الدولية وشركات ووكالات السفر الى التعامل مع برامج الدولة السياحيه باستمرار. (الروبي ، نبيل، 2000 :112)

3-التخطيط :

هدف للتخطيط السياحي هو ضمان مواكبة وملائمة المنتوج السياحي للضيوف القادمين والمحتملين مع ضرورة تطويره بصورة تحقق الرضا المستمر لهم كذلك العمل على التنميه الاجتماعية والاقتصاديةفي المراقد الدينية المقدسة ولما كانت السياحة كقطاع انتاجي يحقق فوائد اقتصادية عديدة تزيد من احتمالات الاستفادة منها يومياً، فان التخطيط العملي السليم يمكن ان يساهم مساهمة فعالة في انعاش الاقتصاد لهذا ينبغي ان يكون التخطيط للسياحة جزءا لايتجزء من التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولا شك ان التخطيط هو من افضل السبل الى التنمية السياحية المتوازنة وفق معايير مختارة وبناءا على اعتبارات توازن نسبية ، وليس هذا هو الاسلوب المتبع في الدول النامية فحسب بل اداة تستخدمها الدول المتقدمة كذلك .ويلعب التخطيط دورا رئيسياً في تكتل الجهود المتنوعة لتحقيق الاهداف الوطنية للتنمية السياحية داخل اطار منظم تلتزم به كافة اجهزة الدولة . ان اهم ما يرد ضمن التخطيط هو وضع الاولويات وتبني مبدأ التركيز أو الانتشار في المشاريع السياحية. ومن واقع التجربة العملية في مجال التخطيط السياحي نرى ان التخطيط للتنمية السياحية في النجف الاشرف يجب ان يشتمل على الجوانب الاساسية التالية :-

أ- تنويع مجالات المنتوج السياحي والخدمات السياحية لتنمية موارد الثروة الدينية السياحية وضمان بناء تنمية متوازنة مع الجوانب الاقتصادية الاخرى .

ب- زيادة المرونة في الاستقبال السياحي عن طريق العمل على تخفيض احتمالات النتائج غير المتوقعة .

ج- الاستخدام الامثل للموارد السياحية الطبيعية لمنع التدهورات فيها.

د- توفر قوة العمل السياحية المدربة على جميع المستويات والتخصصات للمساعدة في تنفيذ خطة التنمية السياحية بكفاءة ومعرفة عاليتين .

المبحث الثالث: دور الاستثمار في تنشيط حركة السياحة الدينية

تدل التجارب على أن التنمية السياحية تتطلب استثمارات كبيرة وخاصة في الدول النامية والتي لاتتوفر فيها فرص التنمية الكافية وعلى هذا الاساس فان الامر يقتضي تدخل مباشر من قبل الحكومتان المركزية والمحلية. وفي الدول ذات الاقتصاد الموجه فان مشاركة الدولة تكاد تكون شاملة في حين أن الامر في الدول الاخرى يتوقف على الظروف الداخلية السائدة في كل دولة (سليم ،عبد الرحمن،1992 :83). اما في العراق فأن الدوله تقدم مساندة مالية للمشاريع الإستراتيجية ولتنفيذ خطط التنمية السياحية والتي لايمكن ان تقوم لها قائمة دون تدخل الدولة ماليا، وفي معظم الاحيان تقوم الدولة بتحويل المشاريع المرافقة للبناء السياحي كأحد لوازم نجاح المشاريع السياحية. إن مشاركة الدولة في التنمية السياحية ينعكس ايجابياً في بناء المشاريع الكبرى الرائدة في مناطق القصد السياحي بهدف تشجيع القطاع الخاص لكي يحذوا حذوها بإقامة مشاريع تنافسية اخرى تنتعش من خلالها المحافظة والمناطق ذات الجذب السياحي العالي المجاورة. ان استثمار الدولة في المشاريع السياحية يكون عادة بقصد وضع القواعد الكفيلة بالإسراع في التنمية السياحية والتعمير في المناطق الجديدة في محاولة ايجاد المشاريع الصالحة للسياحة الدولية والداخلية. وتقوم الدولة بتشجيع التنمية السياحية وعن طريق منح الحوافز الضريبية والمالية لجذب أنظار القطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحة لمختلف المناطق، ولكي تقوم الدولة بمسؤوليتها تجاه تنشيط الحركة السياحية من خلال الاستثمار فقد ارتأينا إعادة النظر بما يلي:

أولا/المنح:

ويقصد بها تمكين المستثمر من تخصيص الاستثمار المطلوب لتنفيذ مشروع سياحي عن طريق تحمل الدولة لجزء من الاستثمار سواء في صورة مبالغ نقدية تمنح لصاحب المشروع او عن طريق منحة الارض بالمجان او بثمن او ايجار رمزيين لمدة طويلة . وقد لاحظنا ان النوع الثاني من المنح ممكن تطبيقها في المحافظة نظرا لما تمتلكه من اراضي متنامية الاطراف والتي تشكل جزء من مقومات الجذب السياحي والتنمية الحضرية سواء كان ذلك في مداخل المدينة الرئيسية او في المناطق الطبيعية. وقد طبقت دول عالمية وعربية هذا المنهج وهو ما يسمى بالإعانة الحكومية مثل (بلجيكا ،فرنسا، الجزائر، المغرب، تونس، ايرلندا، اليابان ، مالطا، هولندا، بنما، البرتغال، الارجنتين،نيوزلندا، تركيا، وغيرها) وقد لاقى مشروع المنح هذا رواجاً استثمارياً رائعاً وبناءً سياحياً شاخصا حتى يومنا هذا . ونؤكد ان هذا النوع من المنح لابد وان يخضع الى ضوابط التخطيط الحضري والاقليمي وعدم المساس بالبيئة او تخريبها ضمن تخطيط وهندسة تهتم بها وتراقبها وزارة السياحة والمحافظة، وهناك ثمة نوع اخر من تلك الاعانات يتمثل في اعفاء المشروعات من الرسوم الجمركية على الواردات السياحية من مواد ومعدات ومستلزمات تشغيل او اعادة بناء او تشغيل المرافق الإضافية ومن الدول التي اتبعت هذا الاسلوب (اليونان، مصر، وتونس، الجزائر، كمبوديا، بوليفيا، جزر البهاما)

ثانيا / القروض طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة :

تقوم حكومات بعض الدول النامية بمنح المستثمرين من القطاع الخاص بقروض طويلة الاجل وبأسعار فائدة مخفضة بهدف تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي . وتمنح هذه القروض عن طريق الاجراءات المصرفية العادية او بمعرفة أجهزة حكومية مختصة بالتنمية وتقدم القروض الخاصة بالانشاءات السياحية لأجال تتراوح بين 20-25 سنة وقروض تطوير المنشات واعادة تجديدها (الاحلال والتجديد) لمدة من 8-12 سنة، كما تقرر عادة مرحلة سماح قبل البدء في تسديد القروض (سنتين الى ثلاث سنوات) ويتراوح سعر الفائدة على تلك القروض (3%-5%) مع التقييد بشروط الاستثمار في القطاع السياحي وفقا لخطة تضعها الدولة.

وقد قامت الكثير من الدول السياحية العالمية والعربية بهذا النهج ونذكر منها (بلجيكا، كمبوديا، قبرص، اسبانيا، إيران، باكستان، النيبال، هولندا، النرويج، المانيا، الجزائر، المغرب، تونس، وفرنسا)

ثالثا / الضمانات :

وبالإمكان ان تقدم الحكومة من جانبها في بعض الحالات ضمانات للقروض دون مقابل وعلى المستويين المحلي والدولي والتي يتم الحصول عليها من التنظيمات المصرفية والنقدية المعتمدة. ومن امثلة تلك الدول التي اخذت بهذا الاسلوب (ايطاليا، كندا، المانيا، ايرلندا، المكسيك، هولندا، النرويج، نيوزلندا، السويد، سويسرا، تونس)

رابعا / الاعفاءات الضريبية:

تقوم الحكومات احياناً بتقرير اعفاءات من ضرائب الدخل وبعض الضرائب المحلية ويعتبر هذا الإجراء حافزاً حقيقياً للاستثمارات السياحية. وعادة مايمنح الإعفاء من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات مع تقرير إعفاءات جزئية خلال العشر السنوات الى الخمس عشر سنة التالية وقد حذت دول عالمية وعربية عديدة هذا المنهج ونذكر منها (بلجيكا، مالطا، نيوزلندا، اليابان، فرنسا، البرازيل، قبرص، الارجنتين، لبنان، مصر، الاردن، تونس، المغرب، الجزائر). (بن عباس، متوكل،2001: 105).

خامساً / استقطاب النفقات الرأسمالية من الأرباح:

وهذا إجراء يسمح بإمكانية اقتطاع النفقات الرأسمالية المستخدمة لها من الارباح في أعمال البناء او اعادة التجديد للفنادق والمطاعم والمنتجعات السياحية وفي شراء مستلزمات التشغيل والمعدات اللازمة ومن الطبيعي أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرداً لتأجيل دفع الضرائب بل يعتبر قرضا قصير الأجل بدون فائدة.

سادساً / الأسعار الخاصة المخفضة للخدمات العامة:-

غالبا ما تقرر الحكومات تخفيضات معينة للفنادق فيما يتعلق بتكاليف استهلاك الكهرباء والمياه والاتصالات فضلا عن ضرورة معونة مشاريع التنمية السياحية عن طريق مدها بالخدمات الاساسية على نفقة الدولة لان تحميل هذه المشروعات بهذه المرافق التي يفترض وجودها ابتدأ لضمان حياة مدنية مريحة للمواطن يثقل كاهل هذه المشاريع بتكلفة غير منتجة بذاتها .

سابعاً / المساعدات الفنية وتسهيل الاجراءات :-

تقوم الدولة التي تعطي اهمية لهذا القطاع بتقديم المعونات الفنية التخصصية الى القطاع السياحي العام والخاص ومساعدته في اعداد دراسات الجدوى للمشاريع واسداء النصح بهذا الشأن. كما تقدم المساعدات الفنية المتمثلة بإنشاء مراكز التدريب السياحي والمدارس والمعاهد الفندقية التي تقوم على تدريب وتهيئة الكوادر السياحية بمختلف اختصاصها مما يدفع بالمستثمرين على الثقة للاستثمار بهذا القطاع لمساعدته في توفير الموارد البشريه المتخصصة. وهنا ينبغي على الحكومتين ان تتوخى توفير عنصر المرونة والبدائل المناسبة بالنسبة للمتطلبات الخاصة بالتراخيص وتصاريح البناء وشروط الانتاج ونماذج التصاميم .

ثامناً / استقطاب الاستثمار والقرض الاجنبي :-

ان رؤوس الاموال المحلية في الدول النامية تتسم بالندرة كما ان المعونات التي يمكن ان تقدمها وكالات التنمية الدولية تعتبر محدودة نسبياً لذلك فإن حكومات البلدان النامية يمكنها اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية باجراءات عديدة. ولعل اهم تلك الاجراءات هو خلق المناخ المناسب في ارساء عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياحي في البلاد، وإضافة الى ذلك يتعين ان لايكون هناك اي نوع من التحيز ضد الاستثمارات الاجنبية كما ويجب حماية هذه الاستثمارات ضد المصادرة من خلال دفع تعويضات كافية وسريعة. ولاشك ان تشجيع الاستثمارات الأجنبية في حدود مصالح الدولة والذي يجب ان يكون محدداً منذ البداية بدراسات كاملة من شأنه كسر حلقة الفقر عن طريق الحقن التحويلي الذي يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية ابتداء بالاستثمارات وإلحاقاً بالعائدات التي تكون لها اثراً متميزاً في الانتعاش الاقتصادي.

المبحث الرابع: مسؤولية الحكومة المركزية والمحلية

إن الإطار العام للمسؤولية عن إدارة القطاع السياحي وتنميته تبدو كثيرة وتفوق الحصر ويمكن لدوله مثل العراق ان تتدخل لتشجيع السياحة الدينية على الصعيدين الدولي والمحلي معاً باتخاذ اجراءات وقرارات لها علاقة مباشرة بالعرض والطلب السياحيين ووفق الاتي:

اولا / في جانب العرض:

لاشك في ان حركة السياحة الدينية في العراق قد حققت ابعاداً جديدة وهائلة بعد العام 2003 م فلم يكن ينعم بها من قبل غير مجموعة قليلة نسبياً اما في عالم اليوم فقد حدثت تغيرات اجتماعية نوعية في النشاط الذي تشارك فيه طبقات متعددة من المجتمع بحيث اصبح روادها الكثيرون من اصحاب الموارد المحدودة وهنا يتعين مواجهة مثل هذا الطلب بقدر مساو من الامكانيات وتنويع فرص الاختيار . لقد احتدمت المنافسة بين الاماكن السياحية الجديدة بعد ان دخلت هذا المضمار عدة دول جديدة سواء بتوفير امكانيات مماثلة او مختلفة لاجتذاب السائحين .ويجري حالياً تطوير الدراسات الحديثة في التنمية السياحية وفي التخطيط والتسويق الجديد لها واستيراتيجيات تشجيعها واسعارها بهدف تحقيق قدر اكبر من حركة السياحة الدولية . وكل ذلك وبالاضافة الى الاجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على الزيارات الدينية وحماية التراث الحضاري والثقافي انما يتطلب عملا منظماً ومخططاً سليماً مما لايقبل بالتالي اية محاولات عفوية او منفرده للقطاع الخاص.

وتاسيسا على ذلك لايعني ان تحتكر الدولة برامج التنمية السياحية بصفة كلية او تنفرد بها.لقد اصبحت السياحة الدينية الان مجالاً رئيسياً من العمل الحكومي بعد ان تحولت الى صناعة كثيفة رأس المال ومركبه مما يحتم بالضرورة ان تضطلع الدولة بمهمة التنسيق بين مختلف القطاعات التي تسهم في تهيئة المنتج السياحي. (الزوكة ،محمد خميس ، 1997 :202)

ثانيا / الاماكن السياحية والحفاظ على الثروات الطبيعية :-

ينبغي عندها دراسة افضل الجهود التي تحقق الاهداف الواردة في التنمية السياحية وان تهتم الدولة في المقام الاول بتخطيط الاماكن في المحافظة. ولعل الخطوة الاولى بهذا الاتجاه يتمثل في اجراء مسح شامل لكافة الموارد السياحية في المحافظة ويتعين ان يغطي المسح المذكور اهتمام الحكومة المحلية بالبنود التالية :-

أ- الموارد الطبيعية

1- المناظر الطبيعية :- السهول المنبسطة ، الشواطئ، التضاريس غير العادية، المناظر البانورامية ، الاشجار النادرة ، شاطئ الكوفة ، بحر النجف

2- الثروات النباتية والحيوانية: النباتات غير العادية، الطيور مختلفة الانواع ، امكانيات للصيد ، رحلات التصوير، الحدائق والمتنزهات.

ب-الموارد المستحدثة :-

1- اثار تاريخية واطلال الحضارات القديمة

2- الاماكن الثقافية مثل المعارض الفنية والنصب التذكارية

3- المناسبات التقليدية : الاسواق والمعارض واحتفالات الاعياد الدينية والاجتماعية ..... الخ.

4- المواقع الدينية الاخرى (الكوفة).

5- المرافق العامة التي تتضمن شبكات المياه النقية والكهرباء والطرق ونظم الصرف الصحي .....الخ

6- المتطلبات الاساسية للحياة : المستشفيات والصيدليات والبنوك والاسواق التجارية ومحلات التبضع والمواد الغذائية ومكاتب الادارة العامة (الشرطة والسلطات العامة والمحاكم .....الخ) واكشاك البيع واماكن البيع وورش صيانة السيارات ومحطات الوقود.

7- مرافق السياح الاساسية وهذه تشمل :

الاستعدادات الخاصة لاقامة الزوار : مثل الفنادق والموتيلات والبنسيونات والشقق والغرف المفروشة والمنشآت الاجتماعية للسياحة (قرى للإجازات، ومناطق لإقامة المعسكرات والمخيمات ، واماكن السيارات وبيوت الشباب ....الخ)

ومحلات تقديم الطعام (مطاعم ، مطاعم الخدمة الذاتية او ((اخدم نفسك)) ومطاعم الشواء .....الخ)

8- تنظيم السفر : وكالات السفر ومكاتب تأجير السيارات ، وكالات الرحلات القصيرة وارتياد المناطق الجديرة بالمشاهدة .....الخ.

9- الاستعلامات والدعاية: مكاتب إرشادية متعددة .

10- الاستعدادات الخاصة بالخدمات الترويحية والرياضية :يتعين توافر حد ادنى من الوحدات الرياضية المناسبة للشتاء والصيف وكذلك من الوحدات والادوات لمزاولة النشاط الرياضي ....الخ.

11-وسائل الوصول والنقل: وهذه تشمل استكمال مرافق المطار وتوسعته مع تطوير المنشآت الحولية وتطوير وسائل النقل الجوي ووسائل النقل البري الأخرى والاهتمام بالطريق الجانبي والمقابل باعتباره امتداد حضاري لمنشآت المطار وليس التكدس العشوائي للمحال الممتدة على طول الطريق ومراعاة النظام المروري فيه وأماكن وقوف السيارات بحسب النظم العالمية المرورية المتبعة.

12-مرافق اضافية متطورة: بصفة عامة تضم تلك المجموعة مختلف المنشآت التي تقدم خدمات لها أهميتها ولكنها لا تمثل حاجة ماسة للسياح ومعظمها خدمات ترويحية كما تضم اماكن التسلية مثل صالات الشاي والنوادي الاجتماعية ....الخ.

ثالثاً/ وضع خطة عامة لتنمية السياحة الدينية في المحافظة:

بعد إجراء التقييم العام للموارد السياحية القائمة لتقدير الاحتمالات الممكنة يصبح في الامكان وضع خطة عامة للتنمية السياحية. وتعتبر مثل هذه الخطة عملاً شاقاً يحتاج انجازه بالطريقة المثلى الى الكثير من الوقت والمال والجهود العملية المكثفة وعليه ان هذه الخطة تعتبر من جهة اخرى وسيلة للحماية من المشروعات غير السليمة والضعيفة التي قد تؤدي الى أضرار لا يمكن تعويضها بالنسبة للاماكن السياحية والى ضياع رؤوس اموال تفوق كثيراً مايستثمر في الخطة. (عبد الوهاب، صلاح الدين،1991 :138).

ولاتقتصر اهداف مثل هذه الخطة العامة على مجرد وضع اولويات للمناطق السياحية ذات أهمية ووضع إطار للتخطيط الطبيعي ياخذ في الاعتبار الظروف المناخية والبيئية وتكيف العلاقة بين الحياة والبيئة ،والموازنة بين استخدامات الاراضي وقيمتها ومنع المضاربين من اغتنام الفرصة لرفع القيمة الرأسمالية للاراضي ولكنه يتعين الى جانب ذلك ان تتوخى الخطة تنسيق ومواءمة الجهود فيما يتعلق بمختلف أشكال الاختيار الممكنة بين القطاعات لتنمية الموارد ومنع التداخل بين السياحة والقطاعات الانتاجية واقامة المنشآت الصناعية في المناطق المخصصة مسبقا للسياحة .

رابعا / المعونات والحوافز التي تقدمها الدولة :-

وفي سبيل دعم صناعة السياحة الدينية تستطيع الدولة ان تتخذ إجراءات مختلفة تتدرج من مجرد تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الخاصة من خلال التنظيمات التي تضمن الاستقرار الاقتصادي، الى حد مد المستثمرين في قطاع السياحة بقروض ضخمة ذات اسعار فائدة منخفضة او إعانات.

و من الحكمة ان تحدد المعونات التي تقدمها الدولة للسياحة بالتفصيل في التشريعات على ان الدراسة الواعية للظروف الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والارباح المعقولة تمثل مطالب اساسية لتشجيع المستثمرين في السياحة ،كما وان اعداد خطة التنمية السياحية يعتبر مؤشراً طيباً لاستعداد الدولة لمساعدة ودعم صناعة السياحة، وعلى الدولة ان تحفز مستثمري القطاع الخاص في الداخل على استثمار أموالهم في المشروعات السياحية بصفة عامة وفي المنشات السياحية بصفة خاصة، وذلك لان هؤلاء قد يعرضون عن الدخول في هذه المجال إذا تركوا وشأنهم، ويرجع سبب إعراضهم هذا الى ان المشروعات السياحية والفنادق لا تدر في الغالب عائداً اضافياً يزيد على 15% -20% من صافي

رأس المال المستثمر وقد لا يكون ذلك كافياً لإرضاء المستثمرين الذين يستهدفون تحقيق المزيد من الربح وقد تقدم الدولة معونتها لصناعة السياحة الدينية في صورة مالية او قد يتم ذلك على المستويين الإداري والفني.

خامسا/ تنمية الموارد البشرية العاملة

لكي تتمكن الحكومتان المركزية والمحلية من ان تمد يد المساعدة في توفير ورفع مستوى الخدمات السياحية في المدينة وزيادة معدلات الكفاءة الانتاجية في المشروعات السياحية فإنه يتعين عليها ان تلعب دوراً أساسياً في مجال تدريب العاملين وفي جميع المستويات والوظائف المهنية المعاونة، وذلك ان نقص العاملين المؤهلين والمدربين في قطاع السياحة يمثل إحدى المشكلات الجوهرية التي تواجهها الدول النامية في سعيها لبناء صناعة متكاملة للسياحة وعلى ذلك يعتبر تنفيذ برامج التعليم والتدريب من الاستثمارات المرغوبة في هذا المجال الواسع الذي ينمو باطراد.

ولاتقل الأهمية الحيوية للاستثمار في هذا المجال عن اهمية الاستثمارات الحكومية في مشروعات المرافق الاساسية وترويج السياحة وقد تتولى الدولة بنفسها برامج تنمية القوى العاملة هذه او قد تديرها بالتعاون مع شركات السياحة في القطاع الخاص.

وفيما يلي عرض لأمثلة قليلة من سياسات التدريب المهني في الحقل السياحي:

ففي بعض الدول مثل ايطاليا وفرنسا تقوم الدولة مباشرة بتنظيم برامج التدريب المهني في قطاع السياحة داخل معاهد التعليم الحكومية او قد تشرف على تلك البرامج في المعاهد المعتمدة وفي كلتا الحالتين تتولى الحكومتان وضع القواعد والمناهج الدراسية وتحدد قواعد الامتحانات وتعين الأساتذة وتمنح الدبلومات، وفى بلجيكا وضعت مؤسسةgeneral Du tourism commissariat برنامج التدريب السياحي يركز ابتداء على تدريب العاملين في الخدمات السياحية، وفي دول اخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية يأتي التدريب السياحي بالمبادرة من جانب القطاع الخاص وكثيراً ما تقوم الجمعيات القومية مثل – الجمعية الامريكية للوكالات السياحيةAmerican society of travel agents بتنظيم دورات تدريبية تتم اساساً بأنشطة وعمليات وكلاء السياحة وذلك بهدف توفير احتياجاتها من العاملين المدربين، كذلك تقوم شركات الفنادق الدولية مثل هيلتون او شيراتون او انتركونتيننتال او شركة فنادق هولیداي ان بتنظيم برامج لتدريب العاملين بها في كافة الفنادق التابعة لها وفيما بين تلك الفنادق بعضها البعض وزيادة على ذلك فقد زاد اهتمام الجامعات والمعاهد المتخصصة خلال العشرين عاماً الاخيرة بتدريس السياحة والادارة الفندقية (ومنها على سبيل المثال جامعتا كورنيل وميتشجان، وهما من اقدم الرواد في دراسات الادارة الفندقية وجامعة هاواي التي انشأت مدرسة مستقلة لادارة صناعة السياحة).

سادساً: في جانب الطلب السياحي:

لا يمكن ان يقتصر التدخل الحكومي في القطاع السياحي على جانب العرض وحده، اذ طالما كان ينبغي على الدولة ان تقرر معدل النمو السليم الذي ترغب في ان يحرزه قطاع السياحة الدينية وان ترسم سياستها السياحية طبقاً لخطة تنمية قوية فانه يصبح لزاما عليها ان تهتم ايضا بدراسة جانب العرض السياحي الذي يعتبر بطبيعته في حالة تغير مستمر وذلك لكي تكيف سياستها وفقاً لخصائصه مما يودي الى تحقيق اقصى فائدة ممكنة سواء تطلب ذلك تشجيع السياحة الدينية الجماعية او العمل

على تحقيق معدل نمو اوطأ وفضلاً عن ذلك فأنه لايمكن تخطيط العرض السياحي في اية دولة ما لم يكن هناك دراسات جدية مسبقة لجانب الطلب وللاتجاهات والخصائص والمتطلبات التي تلزم بالضرورة التعرف عليها، وربما كان من الممكن التأثير في هذا الطلب بقرارات معينة بل لعله يمكن احيانا خلق الطلب ابتداءً غير ان ذلك يظل على الدوام امرا مستحيلاً مالم تجر الدراسات الخاصة بالطلب الحالي والمنتظر ويمكن ان يتمثل ما تقوم به الدولة بالنسبة للطلب السياحي في المجالات الآتية:

أ- التسهيلات السياحية

ب- الترويج والاعلان

ت- الرقابة على المنشآت السياحية والاسعار

ث- التعاون الاقليمي والدولي

ج- الاستفادة من تجارب الدول المجاورة بهذا القطاع

المبحث الخامس: تقويم بعض التجارب السياحية الاقليمية والعربية:

تتوقع منظمة السياحة العالمية ان يزيد عدد القادمين الدوليين الى مليار وستة وخمسون مليون مسافر بحلول عام 2020 م من بينهم مليار و 2 مليون بين الاقاليم نفسها و 54 مليون زائر من خارج الاقاليم، وتتصدر الاقاليم المستقبلة للزوار في ذلك العام كل من اوربا (717 مليون سائح) وشرق اسيا والباسفيك (397) مليون سائح والامريكيين (282) مليون سائح يليها بحصص اقل على التوالي افريقيا ومنها دول شمال افريقيا العربية فالشرق الاوسط ثم اقليم جنوب اسيا. ومع ذلك فان هذه المؤشرات تظل تنبه الى ان المنطقة العربية وان كانت تسجل نمواً الا ان حصتها من الحركة الاجمالية لأعداد السياح على الخريطة العالمية (68,5) مليون سائح عام 2020م مما يظهر ان هناك تقصيراً حتى الان في ايلاء السياحة العربية الاهتمام المطلوب كما ان هناك ومن الارقام نفسها مسؤولية مشتركة كبرى تقع على عاتق الحكومات العربية ممثلة في دوائرها ومؤسساتها السياحية الحكومية والخاصة. لقد دلت الدراسات اهمية هذا القطاع الذي استقطب حتى عام 1994م (204) مليون فرصة عمل تقاضى اصحابها اجوراً ناهزت (106) تريليون دولار اي مايعادل (15.4%) من اجمالي الاجور في العالم (economic, commission, 1998:5) ومن خلال هذه المؤشرات ارتأينا اهمية تناول هذا المبحث لبيان تجارب بعض الدول الاقليمية والعربية في التنمية السياحية واهمية ذلك في قيام المؤسسات المعنية في العراق للاستفادة من خطط هذه الدول بوضع خطة تنمية في القطاع السياحي العراقي كما ان هذه التنمية وان وضعت فأنها تحتاج الى علم ودراية باقتصاد السوق السياحي ومستوى عال من الاسلوب العلمي والثقافة الواسعة في التخصص. وقد تضمن هذا المبحث دراسة تجارب دولتين سياحيتين هي (تركيا، تونس) نظراً لوجود بعض الامتدادات والتشابهات في بعض انواع التضاريس والنمو السكاني والديني.

التجربة السياحية التركية:

تعرضت تركيا في اوائل الستينات الى بعض الازمات الاقتصادية، ونظراً لما تتمتع به من عوامل الجذب السياحي فقد تدخلت الحكومة التركية لدفع عملية التنمية السياحية للامام فانشأت وزارة السياحة والاستعلامات وأسست عددا من المكاتب في عواصم الدول والمدن المصدرة للسياح مثل لندن والكويت ونيويورك وغيرها، والى جانب وزارة السياحة تكونت بعض الهيئات والمنظمات الاهلية السياحية.

وفى عام 1980 م تم ربط السياحة بالثقافة لتنمية المناطق السياحية الاثرية فأدمجت وزارة السياحة في الثقافة وأصبحت وزارة الثقافة والسياحة، وكان من اختصاصها الإشراف على المناطق الأثرية وتنميتها مثل كابادوكيا والاناضول وأزمير وأستانبول ولضمان جدية العمل في مجال التنمية السياحة وازدهارها خطت الحكومة بعض الخطوات منها:

1- تشكيل لجنة للتنمية والتعاون السياحي تتكون من وزير الثقافة والسياحة يعاونه عدد من وكلاء الوزارات المعنية، وتعمل اللجنة في إطار واحد متعاون، خولته الحكومة سلطات واسعة.
2- وضع خطة التنمية الخمسية الأولى موضع التنفيذ بدءا من إجراء الدراسات المختلفة على مناطق التنمية.
3- تنفيذ برنامج الخطة الخمسية على ان تكون جزءا من خطة طويلة الاجل مداها 22 عاماً تتم مراجعتها سنوياً.
4- وضعت الخطة الخمسية الأولى موضع التنفيذ بدءاً من إجراء الدراسات المختلفة على مناطق التنمية.

وقد صدرت في تركيا بعض القوانين الحديثة التي اكملت التشريعات القديمة لمواكبة حركة التنمية السياحية، ومنذ بداية التنمية السياحية صدرت بعض القوانين المنظمة لحركة التنمية السياحية، نذكر منها:

1- قانون عام 1961 م وهو الخاص بالنشاط الاقتصادي الجديد، وتطبيقاً لهذا القانون تم وضع خطة للتنمية الاقتصادية فيما يسمى بخطة التنمية الاقتصادية (Era).
2- تشكيل هيئة التخطيط القومي وفقاً لقانون The state organization وهي الهيئة المسؤولة عن التعريف بسياسة التنمية القومية وهي مسئولة عن وضع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الاطار اصبحت وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة المسؤولة عن وضع سياسة لتنظيم تلك المجتمعات بصفة عامة، وانجازات الخطة العامة للتخطيط العمراني الاقليمي.
3- قانون عام 1971 الخاص بتنمية السياحة لمنطقة كابادوكيا العالية الشهرة.

ومن خلال هذه القوانين تتم معالجة العلاقة بين اجهزة الدولة المنفذة للتنمية السياحية والاستعلامات لتوجيه الخطط الاقليمية والمحلية السياحية، وتكون وزارة السياحة مسؤولة عن البحوث السياحية والانشطة المساعدة للسياحة وتنميتها وامكانيات الانجاز مضافاً اليها الحوافز والتمويل، ولقد اعطت هذه القوانين ثمارها فيما بعد. والجدول اللاحق يبين الدخل السياحي ونسبته في الدخل القومي التركي (Economic and tourist, bazaar,1982:45).

الدخل السياحي ونسبة مساهمته في الدخل القومي التركي

السنة	الدخل السياحي (مليون دولار امريكي)	الدخل القومي	نسبة مساهمة القطاع السياحي في الدخل القومي
1970	51	877	%5.8
1971	62	930	%6.6
1972	103	1172	%8.8
1973	171	1302	%13.1
1974	193	1264	%15.2
1975	200	1434	%13.9
1976	180	921	%19.5
1977	204	1169	%17.5
1978	204	1007	%20.3
1979	108	1241	%8.7
1980	326	1123	%29
1981	381	810	%47

عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، دار القاهرة، مصر، 1991، 46.

لقد بدأت تجربة التنمية السياحية التركية من فراغ، اذ أنها لم تعتمد على خطة للتنمية السياحية الشاملة، فلم تكن هناك سوى بعض فنادق في استانبول وأزمير خصصت للسياحة ورجال الأعمال). الا انه ترددت أصداء التنمية السياحية فى أرجاء البلاد المحيطة بتركيا على سواحل البحر الاسود ففي رومانيا (حيث منطقة كونستنسا) وبلغاريا (حيث منطقة فارنا السياحية) والشواطئ والمصايف العديدة في الاتحاد السيوفيتي سابقا وكذلك على شواطئ بحر ايجه وبحر الادرياتيك في اليونان ويوغسلافيا وايطاليا، وعلى امتداد سواحل البحر المتوسط في فرنسا واسبانيا وتونس والمغرب والجزائر في غرب هذا البحر، ومصر وسوريا ومن هنا، بدأت الحكومة تهتم بوضع الخطط الفعالة للتنمية السياحية، إذ ان تركيا استفادت من كافة التجارب التي قامت بها مختلف الدول كل حسب ظروفها المحلية.

ثم بدأ التفكير في التنمية السياحية بوضع بعض الدراسات المثمرة الى ان تم انشاء وزارة السياحة والاستعلامات عم 1960 م فقامت بالتخطيط للتنمية السياحية في اقاليم تركيا، طبقاً لسياسة وضعها بعض الخبراء الأتراك وعدد من الخبراء الاجانب وكانت فلسفة الخطة تعتمد على مبادئ اسياسية هي:

اولاً: شمولية التخطيط السياحي القومي:

تتلخص هذه الخطة في الاتي:

أ- تغطية كل القطاعات النوعية الاخرى الشاملة للقطاع، وهي خطط نوعية لا تتعارض مع بعضها بل تكمل بعضها البعض.

ب- خطة ذات مستويات عديدة لاتتعارض مع بعضها البعض بل تؤكد العلاقات المتشابه بين هذه المستويات ومرتبطة رأسيا في حلقات متماسكة، تكفل لها القوة والتماسك دون تعارض.

ج- خطة واقعية طموحة لسنوات طويلة متواصلة (خطة طويلة الأجل) تتكون على مراحل وأولويات

تكفل دائما إعادة النظر وتعديل المسار وتصحيحه، وتمتاز بالديناميكية. وكانت بدايتها مع الخطة الخمسية الأولى (1963-1967 م) ثم الخطة الخمسية الثانية (1968-1972 م)، ثم الخطة الخمسية الثالثة (1973-1977 م)، فالخطة الخمسية الرابعة (1978-1982 م) .

ثانياً: المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص خلال التنمية الشاملة مع وضع حدود للدور الحكومي الذي يتمثل في:

أ- تسهيل مهمة المستثمرين من قروض او مشاركة.

ب- وضع قانون لحيازة الاراضي اللازمة للمشاريع بالبيع والايجار والاستغلال لعدة سنوات.

ج- إنشاء البنية الاساسية اللازمة للمشاريع.

د- الإشراف على سير العمل بمراحله العديدة حتى تشغيل المشروع السياحي ويقوم القطاع الخاص بتنفيذ المنشآت العديده وتشغيلها.

ثالثاً: التوازن بين التنمية السياحية والبيئية: ويتلخص في الاتي:

أ- المحافظة على الطبيعة بسن قوانين للمحافظة على الغابات في مناطق التنمية وعدم إزالة اي شجرة من المنطقة، والمحافظة على البيئة من التلوث، وعدم تلويثها بالصرف الصحي او مخلفات المشاريع، قبل وبعد التشغيل.

ب- ايجاد توازن بين البيئة وبين ما يقع عليها من مشروعات مستحدثة سياحياً، اي بين القديم من مناطق تاريخية Historical areas وقرى الصيادين والقرى السياحية الجديدة.

ج- التوازن الاجتماعي بين المجتمعات القائمة، وبين المجتمعات السياحية الجديدة لتكون التنمية السياحية تنمية اجتماعية ذات قيم مضافة للتنمية الشاملة، ولاتكون ذات قيم هدامة في المجتمع،

وتضمنت الخطة القومية الشاملة وضع حدود لسبعة اقاليم سياحية فى غرب تركيا، وبما يحقق الأتي:

1- ان يشمل كل اقليم مساحة تتفق مع أهداف الخطة وكانت المساحة المقترحة حوالي 40.000 كم2 اي مساحة دائرة مركزها يبعد 120 كم عن أطراف محيط الدائرة، او مربع مساحته 40.000 كم2 مركزها يتوسطه المربع ويبعد عن المحيط بحوالى 100-140 كم، وهذه الأبعاد تضمن أحكام وضمان التنفيذ الجاد للمشروع.

2- توافر مناطق الترفيه Recreation area وهي المطلب الرئيسي للسياحة العالمية، من شواطئ البحار (الأسود – مرمره – ايجه – المتوسط) وشواطئ البحيرات او الانهار التي توجد حولها المساحات الخضراء، او المناطق الجبلية بما فيها من ثلوج او غابات، او كل هذه المناطق مجتمعة.

3- توافر سبل الحياة من مدن أو قرى قائمة في اقليم التنمية مع مراعاة مدى إمكانية استجابة سكان المدن والقرى للتنمية السياحية والتعاون معها.

4- توافر مواقع الجذب السياحى من مزارات أثرية وتاريخية ودينية ومزارات طبيعية مثل العيون الحارة او الجبال وقممها الثلجية او المناطق ذات الطبيعة الجذابة.

5- توافر طرق معبدة للوصول الى الاقليم، او الموانئ ومطارات محلية، كمرحلة اولى تمهيدا لتنمية المنطقة لتكون على مستوى دولي لائق، وتطوير مطارها ليصبح مطاراً دولياً. على سبيل المثال.

6- توافر مصادر المياه الصالحة للشرب من مصادر طبيعية كالمياه الجوفية (العيون والآبار) أو مياه الانهار والبحيرات العذبة.

7- وضع خطة للبنية الاساسية Infra-structure والبدء فيها مع بداية المرحلة الأولى للخطة الاقليمية (شبكة مياه الشرب – شبكة الكهرباء – شبكة الصرف الصحي – شبكة الاتصلات السلكية واللاسلكية).

التجربة السياحية التونسية:

بدأت التجربة التونسية في تنمية المناطق السياحية، منذ عام 1961م في اعقاب الاستقلال ببضع سنوات، وكانت التجربة الاولى في منطقة جربة، واقتصرت على تنمية الاقاليم او المناطق، لذلك يمكن القول ان فلسفة التنمية التونسية هي فلسفة تنمية مناطق او اقاليم، وهي تنمية مستقلة لكل منطقة أو اقليم، دون ربطها ببعضها البعض إلا بالقدر الذى يخدم التنمية الاقليمية. وليس الربط الذي يخدم التنمية القومية الشاملة، كما يوخذ في الاعتبار الخطط النوعية الاخرى في الاقاليم من زراعة وصناعة مما يحقق التكامل الاقتصادي،

وتعتمد الفلسفة الاقتصادية والادارية لتنفيذ المشاريع السياحية في تونس على التنسيق والتعاون بين ثلاثة عناصر هي:

1- الدولة ممثلة في اجهزتها المعنية (وزارة الاسكان والبلديات ومصلحة السياحة).

2- الشركة التي تتولى على عاتقها تنفيذ هذا المشروع وهي شركة الدراسات والتنمية لشمال سوسة.

3- مستثمرو المشاريع الموزعة على المخطط العام (الفنادق – الفيلات – الوحدات السكنية السياحية – المطاعم – النوادي – مشروعات الخدمات السياحية الفندقية بالشاطئ او الميناء (كفافي، حسين، 1985: 316).

وتتلخص ادوار هذه العناصر الثلاثة كما يلي:

اولاً: دور الحكومة:

1- توفير البنية الاساسية (مصادر مياه الشرب ومصادر الطاقة الكهربائية، وكذلك شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك شبكة الطرق الرئيسية). وذلك بالتخطيط مع الشركة التي تتولى تنفيذ هذا المشروع.

2- الإشراف على المشروع ومراقبة التنفيذ وجدية مراحله المختلفة.

ثانياً: دور الشركة القائمة بالمشروع:

1- تقوم بشراء الارض من الحكومة.

2- تضع مخططاً عاماً وتصوراً للمشروع وتعتمده من الحكومة.

3- تضع قواعد البناء، وقواعد العلاقة بين الشركة وصغار المستثمرين (شروط البناء والمساحات وشروط المستثمرين).

4- القيام بتنفيذ بعض المشاريع الكبيرة الرائدة لتكون مثالاً يحتذى به في التنفيذ، واحترام قواعد وشروط العلاقة بين الاطراف المنفذة للمشروع، وفي (مرسى القنطاوي) قامت الشركة (شركة شمال سوسة) بإنشاء فندق هانيبال بالاس ومجموعة من بيوت البحر القريبة من البناء وأيضاً منطقة البناء وخدماتها.

5- القيام بتنفيذ مشاريع الخدمات العامة مثل إنشاء مضمار (للجولف) وإقامة الطرق الداخلية والحدائق وتشجير المنطقة وصيانتها.

6- الاشراف على مشاريع صغار المستثمرين ومتابعة العقود المبرمة بينهم ومدى احترامها لنصوص العقد واحترام قواعد البناء وكذلك تقديم المشورة والتسهيلات للمستثمرين.

7- بيع الأراضي لصغار المستثمرين، وهي مخصصة لمختلف الاغراض مثل اقامة الفنادق او الفيلات او الوحدات السكنية.

ثالثاً: دور صغار المستثمرين:

1- اختيار الأرض المطلوب إقامة مشروع عليها طبقا للمواصفات العامة، ويلتزمون بتنفيذ المشروع وتوقيع العقد مع الشركة الكبرى (شركة تنمية شمال سوسة).

2- تنفيذ المشروع طبقاً للعقد المبرم بينهم وبين الشركة، وكذلك طبقاً للشروط الملحقة بالعقد، تحت اشراف الشركة (شركة تنمية شمال سوسة) وتحت اشراف اجهزة الدولة وفقاً لقواعد وشروط ومواصفات البناء.

ومن خلال التجربتين أنفتي الذكر نلاحظ ان دور الحكومة والقطاع السياحي في تنمية السياحة الدينية العراقية يمكن ان تتم على المستوى المحلي وفي المواقع المحيطة والداخلية وان تنفيذ اي مشروع سياحي يتم بحسب الزيادة المطردة في حركة السياحة المحلية والاقليمية والدولية ويتم هذا كله من خلال صيغة مركزية في التخطيط (انظر الشكل رقم (2) والذي يبين المراحل التنفيذية للمناطق والمراكز السياحية) إن العرض السابق يشير الى ان العراق هو إمتداد للأصالة الحضارية القديمة العربية والاسلامية كما وان ازدهار الحركة السياحية ونموها في العراق يودي الى الأمن المستقر وزيادة السلام والعلاقات الودية بين العراق ودول العالم وتعمل السياحة على تقوية العلاقات بين السائح والدولة التي يزورها وتقوي أواصر الصداقة بين مختلف الشعوب وهي بذلك تعد أحد الدعائم الهامة في نشر وتعميق الصلات الاجتماعية والاقتصادية في العالم كما ان الاهتمام الفعال بنشاط حركة السياحة الدينية في العراق عموماً ومحافظة النجف الاشرف بشكل خاص يأتي بإيجابية وينسجم مع ازدهار السياحة الدينية في المحافظة والذي انعكس بزيادة ملحوظة لعدد الوافدين خلال السنوات الخمس الماضية.

المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات:

اولاًالاستنتاجات:

تم التوصل من خلال البحث على الاستنتاجات التاليه:

أ/على المستوى الحكومي:

1.ضعف المسح الاحصائي للطلب السياحي الفعلي وعدم الاهتمام بتنظيم مواسم الذروه بما يتناسب والتهيئه للخدمات المطلوبه.

2.عدم الوضوح وغياب الشفافيه في تخطيط البرامج الاستثماريه وبما يغطي واقع العرض السياحي المتاح للاستعمال.

3.غياب التنسيق بين الحكومتين المركزيه والمحليه باتجاه توظيف الامكانات المتاحه للاستثمار.

4.انتشار التجاوزات والعشوائيات في مواقع الاستعمال السياحي الحقيقي مما يضعف النشاط الاستثماري في المحافظه.

5.سوء الاختيار للاراضي المستثمره وابتعادها عن المراكز السياحيه مما يضعف آليه التوزيع الجغرافي للمناطق المخدومه.

6.التلكؤ في اتمام المشاريع السياحيه المهمه والتي تم تخصيصها لرفد الواجهه ال حضاريه والثقافيه للمدينه مثل قصر الثقافه في الكوفه ومنطقه بحر النجف.

7.التجاوز على المشاريع المقامه والبنى التحتيه الاساسيه من حيث البناء العشوائي وعدم تنظيم الطرق كما هو الحال مع مطار النجف الدولي.

ب/على مستوى القطاع الخاص:

1. عدم الاستفاده من الموارد المتاحه او تطويرها رغم استثمارها من قبل القطاع الخاص ومثال ذالك قصر الملك فيصل في الكوفه وفندق النجف السياحي.

2.غياب الرغبه والابتعاد عن التوجه للاستثمار في القطاع السياحي.

3.استغلال الاستثمار في القطاع السياحي لتحقيق مصالح نفعيه بعيدا عن الالتزام بظوابط التصنيف العالمي للدرجه السياحيه.

4.الابتعاد عن المشاركه الفعاله مع الحكومه المحليه وهيئه السياحه باتجاه تنظيم وتسويق المنتوج السياحي بما يخدم طبيعه ونوع السياحه المقصوده.

5.عدم الاهتمام بتدريب واعداد وصقل المهارات السياحيه لتطوير تقديم الخدمات وبما يتناسب وطبيعه المنافسه مقارنه بالسوق السياحي الاقليمي .

6.فوضويه تقديم الخدمه السياحيه للوافدين الى المدينه وعدم الاهتمام بطرائق الخدمه مما ينعكس سلبا على حركه السياحه وعدم الحفاظ على البيئه الداخليه للمدينه .

ثانيا: التوصيات :

أ/على مستوى الحكومتان المركزية والمحلية كقطاع عام:

1- أن تقوم الحكومتان بمهمة التنسيق فى مختلف القطاعات التى تسهم فى تهيئة المنتج السياحي ومن خلال ابراز صورة العرض السياحى في المحافظة بما يليق ومكانة العراق الدينية السياحية

الاقليمية والعالمية.

2- اجراء مسح شامل لكافة الموارد السياحية ويتعين ان يغطي المسح اهتمام القطاع الحكومي للموارد المالية والموارد الاخرى.

3- الاستعداد لتوظيف مراكز الخدمات العامة بما يومن توافر الحد المقبول تقديمه للسائح الوافد وكذلك اماكن الترويح والتسلية والنقل ونقاط الحدود ومنها مطار النجف الدولي.

4- تقييم الموارد السياحية الحالية وتقدير الاحتمالات المستقبلية من خلال وضع استراتيجيات مرحلية قابلة للتقييم والقياس.

5- تنفيذ التنظيمات الاقتصادية لمد المستثمرين في قطاع السياحة بالقروض وبفوائد مخفضة واعانات وتسهيلات لإنشاء المشاريع.

6- رسم سياسات تذبذب الطلب السياحي المواكب للمتغيرات ضمن خطة تنمية قوية بحيث تشمل جوانب متكاملة للعرض السياحي.

7- الاستفادة من تجارب التنمية السياحية الاقليمية والعربية والاسلامية بما يحقق ترسيخ ثقافة واسعة في التخصص والإعمار التراثي والمعاصر.

8- التوازن بين التنمية السياحية والنظام السياحي العالمي الجديد للحفاظ على البيئة الحياتية المستدامة وبشكل لا يؤثر على الموروث الحضاري وطبيعة الخدمات التي تقدمها المرافق السياحية.

9- الاهتمام بالتعليم والتدريب السياحي والفندقي في المحافظة وتوسيع قاعدته الجغرافية بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم العالي والسياحة.

10- وضع ضوابط حماية السائح المحلي والاجنبي وفي كافة الأنشطة السياحية المعروفة.

11- الرقابة على تسعير الخدمات السياحية التي يقوم بها القطاع الخاص.

12- القيام بالدراسات الميدانية والبحثية التي تتطلبها كل مرحلة لتقييم كفاءة الأداء وتحليل العوائد على الاستثمار.

13- التعاون مع القطاع الخاص والمستثمرين وبكافة المجالات لإنجاح المشاريع السياحية.

14- الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنى التحتية والخدمية لتنشيط إقامة المشاريع السياحية.

ب/على مستوى القطاع الخاص:

1- تخطيط وتنفيذ المشاريع السياحية في المواقع الدينية وبحسب طاقة الطلب والعرض السياحي مع الالتزام بضوابط التصنيف السياحي العالمي.

2- العمل على استقطاب المدخرات الوطنية والاجنبية لاستثمارها في المشاريع السياحية والفندقية المتكاملة خصوصاً المقامة في مركز المدينة وضواحيها.

3- التخطيط التفصيلي للاراضي التي تخصص للمشاريع السياحية وإدخال كافة الخدمات السياحية العالمية الممزوجة بالتراث والحضارة العراقية والاسلامية.

4- استغلال واستثمار الطرق المؤدية لمواقع القصد السياحي بمشاريع الخدمات السياحية التكميلية لخلق تنمية سياحية متوازنة وفعالة.

5- الإشتراك باستثمار مشاريع النقل البري والجوي وتوفير ما تحتاجه هذه المشاريع فى تنشيط الحركة السياحية الداخلية الخارجية.
6- احترام اقتصاديات السوق فى تحديد الاسعار التشجيعية للخدمات السياحية المتنوعة لضمان نجاح السياحة الدينية والصمود فى وجه المنافسة السياحية الأقليمية والدولية.
7- المشاركة الفعالة مع الحكومة المحلية في التسويق والتدريب السياحي والانفتاح على المؤسسات السياحية الرسمية والتعليمية للتعاون في هذا المجال.
8- التعاون مع الدولة ومؤسساتها في حماية البيئة السياحية وتطويرها ورسم الاستراتيجيات التنموية المخلصة والفعالة لحماية الاقتصاد الوطني.

مصادر البحث:

1- عبد الوهاب، صلاح الدين، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1998م.
2- كفافي، حسين، رؤية عصرية للتنمية السياحية، جمهورية مصر العربية، 2000م.
3- بن عباس، متوكل، مبادئ الاقتصاد/ مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001م.
4- الروبي، نبيل، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2000م.
5- سليم، عبد الرحمن، التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل السياحي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1992 م.
6- غانم، عدنان محمد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكافئ شامل ومتكامل، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن، 1999 م.
7- الزوكة، محمد خميس ، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997 م.
8- عبد الوهاب، صلاح الدين، التنمية السياحية، دار القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1991 م.
9- Mathieson, A., Wall, g(tourism-economic, physical and social impacts), n.y. 1982.
10- Economic industry in the region, 4th ed., 1998.
11- Economic and touristic Bazaar international, vol. 2, year no. 7, 1982.